الصباح الاقتصادية
12
العدد 3100 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 11 شوال 1439 - الموافق 25 يونيو 2018
Monday 25 June 2018 - No.3100 - 11 th Year

بعد ختام الاجتماع الوزاري الرابع بين «أوبك» والدول غير الأعضاء

الرشيدي: الكويت ستزيد إنتاجها من النفط بما يحفظ استقرار الأسواق

أكد وزير النفط ووزير الماء والكهرباء الكويتي بخيت الرشيدي ان الكويت ستزيد انتاجها من النفط بما يحفظ استقرار الاسواق وما يتم الاتفاق عليه من نسب في الزيادة خلال الاجتماعات القادمة للجنة الوزارية المعنية بمراقبة الاسعار.

وقال الوزير الرشيدي بختام اعمال الاجتماع الوزاري الرابع بين منتجي النفط من داخل منظمة (أوبك) وخارجها ان الوزراء اتفقوا على دعم الاتفاق الذي توصل اليه وزراء نفط (اوبك) في اجتماعهم الوزاري ال174 والقاضي برفع سقف الانتاج بواقع مليون برميل في اليوم وذلك لضمان امدادات الطاقة ومواجهة اي نقص محتمل في المعروض من الخام.

واشار الى ان الوزراء اتفقوا في اجتماعهم ايضا على المحافظة على تطبيق بنود الاتفاق الرسمي القاضي بخفض مليون و800 الف برميل في اليوم مع رفع سقف الانتاج بنحو مليون برميل في اليوم للوصول الى تنفيذ بنود الاتفاق السابق المبرم بينهم عام 2016.

وحول آلية توزيع الحصص الانتاجية بين الدول الاعضاء من داخل وخارج (اوبك) لاسيما بعد قرار رفع الانتاج اوضح الوزير الرشيدي ان هذه المسالة ستترك لاحقا للجنة مراقبة السوق التي يترأسها وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح ونظيره الروسي الكسندر نوفاك بهدف الوصول الى افضل نتيجة لتوزيعها بين الدول ال24 المشاركة في اتفاق فيينا.

وتوقع ان تستقر السوق النفطية بشكل عام وان ينعكس قرار رفع الانتاج بواقع مليون برميل في اليوم ايجابا على السوق النفطية العالمية.

وردا على سؤال حول السعر المستهدف بالنسبة للكويت قال الوزير الرشيدي ان دولة الكويت كباقي المنتجين لا تبحث عن سعر محدد بقدر ما تبحث وبشكل اساسي عن تحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية بما يضمن مصلحة المنتجين والمستهلكين اضافة الى مصالح المستثمرين في الاسواق النفطية.

وتطرق الى الاستثمار في الصناعة النفطية معتبرا ان تذبذب الاسعار لا يخدم استقرار السوق ولا يستجيب لمصلحة الاستثمار على المدى الطويل بحيث يصعب على المستثمرين ان يضعوا خططهم المستقبلية طويلة الامد في ضوء التذبذب الكبير للاسعار.

وذكر بان بدء تنفيذ الزيادة المتفق عليها ستشمل جميع الدول الموقعة على اتفاق فيينا التاريخي و ذلك اعتبارا من يوليو القادم مشيرا الى انه لم يتم بعد تحديد الحصص وكيفية توزيعها على الدول الاعضاء لكنه اشار الى ان الاتفاق يؤكد ضرورة العودة الى مستويات مليون و800 الف برميل المتفق عليها بين المنتجين من داخل وخارج المنظمة.

من جانبه قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح ان قرار منظمة (اوبك) زيادة انتاجها بحوالي مليون برميل يوميا هو قرار مرحلي يفي بمتطلبات السوق النفطية العالمية.

■ **قرار رفع الإنتاج بواقع مليون برميل في اليوم سينعكس ايجاباً على السوق النفطية العالمية**

وزراء النفط والطاقة من داخل وخارج اوبك في لحظة تذكارية

■ **الفالح: السعودية لن تقوم بخطوات أحادية إلا إذا استدعت مصلحة السوق النفطية القيام بذلك**

ورأى الفالح الذي يتولى مع نظيره الروسي الكسندر نوفاك رئاسة اللجنة الوزارية المعنية بمراقبة السوق ان القرار الذي تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري للمنتجين من داخل اوبك وخارجها سيفي باحتياجات السوق النفطية حتى نهاية العام الجاري.

واكد اهمية الاجتماع المرتقب ل (اوبك) بالجزائر الذي سيكرس لمراجعة العوامل الاساسية للسوق من عرض وطلب ومدى حاجة المنظمة لاتخاذ اي قرار تراه مناسبا لتعديل معدلات الانتاج. وتطرق الفالح الى طبيعة المؤشرات التي جعلت (اوبك) تلجا الى مثل هذا القرار الذي جاء بناء على ما سجلته تقاريرها الدورية بشان عوامل السوق الاساسية من وجود انخفاض في مخزون الخام بعد ان كان يعاني تضخما في المعروض وعودته الى معدلاته الطبيعية الامر الذي اعاد الاسعار الى مستويات مقبولة للمنتجين والمستهلكين. كما اعاد الاستثمارات الى دورها الطبيعي في صناعة البترول بخاصة في الولايات المتحدة وبالتحديد في قطاعي النفط الصخري والوقود.

وحول طبيعة وآلية تطبيق القرار الجديد لفت الى وجود مرونة في تطبيقه بخاصة وانه يتحدث عن سقف كل الدول وليس دولة بعينها معتبرا ان رفع الانتاج بحوالي مليون برميل في اليوم او العودة الى نسبة 100 بالمئة في تطبيق اتفاق خفض الانتاج يعطي مرونة كبيرة للجنة مراقبة الانتاج.

وذكر الفالح انه «بمقدور اللجنة في حال اقتضى الامر منح فرصة لدولة بعينها لتلبية كامل حاجة السوق من البترول اذا كانت قادرة على ذلك».

واكد في هذا المجال ان المملكة العربية السعودية «لديها القدرة الانتاجية على تلبية حاجة السوق بكمية اضافية تقدر بحوالي مليوني برميل في اليوم كما بإمكانها توفير مليون برميل في اليوم لوحدها في حال ارادت ذلك الا انها لا تلجا الى ذلك باعتبارها جزءا لا يتجزا من تجمع يعمل بتضامن وشراكة مع حلفائه من اجل المساهمة في تحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية».

كما اكد الفالح ان المملكة «لن تقوم بخطوات احادية بهذا الخصوص الا اذا استدعت مصلحة السوق النفطية القيام بذلك» مضيفا «ان المؤشر المهم بالنسبة لنا هو توفير الامدادات الكافية من الخام في السوق النفطية العالمية ليس من اجل مصلحتنا فحسب بل من اجل مصلحة باقي المنتجين ايضا».

وقال انه «في حال حصل قلق او شح في المعروض فإن المملكة العربية السعودية لن تكون المتضررة الوحيدة بل سينعكس ذلك ايضا على بقية المنتجين مما سيخلق عزوفا عن البترول في الاسواق العالمية».

وردا على سؤال حول حصص الانتاج وطبيعة توزيعها على الدول غير الاعضاء في المنظمة بعد القرار اوضح الفالح ان ثمة حاجة لضخ 200 الف برميل اضافية من قبل الدول من خارج (اوبك) للوصول الى مستوى 100 بالمئة من الالتزام باتفاق خفض الانتاج المبرم بين المنتجين من داخل وخارج المنظمة.

ولفت بهذا الصدد الى روسيا التي لديها قدرة انتاجية اضافية لزيادة الانتاج قبل موسم الشتاء.

ومن المقرر ان يناقش الاجتماع المقبل للجنة مراقبة الانتاج هذا الموضوع وان ينظر في امكانية اعطاء موسكو فرصة للقيام بذلك بمفردها.

وخلص وزير الطاقة السعودي الى القول ان الدول المنتجة من خارج (اوبك) والشريكة في اتفاق فيينا التاريخي لعام 2016 ستمد اللجنة الوزارية المعنية بمراقبة الانتاج بالكميات التي يمكن انتاجها وفقا للقرار للوصول الى نسبة 100 في المئة من الالتزام في تطبيق تنفيذ الخفض المبرم عام 2016 مع منتجين مستقلين. واوضح ان تحديد الكميات وتوزيعها سيتم بعد تبادل المعلومات بين الدول ودراسة مدى قدرتها على الانتاج حتى يتم توزيع الكميات المستهدفة بين الدول كل حسب قدرتها الانتاجية.

■ **بدء تنفيذ الزيادة المتفق عليها ستشمل جميع الدول الموقعة على اتفاق فيينا اعتباراً من يوليو المقبل**

«أڤايا» تطرح حلولاً جديدة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت والمنطقة

كشفت شركة «أڤايا القابضة» المسجلة في بورصة نيويورك بالرمز AVYA، عن نسخة جديدة من منصة حلول الإتصالات الموحدة ومراكز الإتصال الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والمعروفة بإسم Avaya IP Office. وبحسب الشركة، تقدم المنصة الجديدة القدرة على توفير تطبيق واحد يمنح مزايا متقدمة للتواصل عبر مختلف القنوات وإمكانية إجراء الاجتماعات وتعزيز تعاون أفراد فرق العمل ومشاركة غير محدودة للبيانات.

وأكدت الشركة بأن النسخة الجديدة من منصة Avaya IP Office مدعومة بالعديد من المزايا التي توفرها منصة «أڤايا إكوينوكس» Avaya Equinox، الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، حيث يوفر هذا الدمج العديد من المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة مثل مزايا تسجيل المكالمات وإمكانات تحميل قدرات التعاون والتواصل مباشرة على التطبيقات، والمتصفحات، والأجهزة المختلفة التي يستخدمها الموظفون يومياً.

وتتيح هذه النسخة خيارات تثبيت مرنة، حيث يمكن للشركات تثبيت منصة Avaya IP Office في مكان العمل، أو عبر السحابة الهجينة، أو السحابة عامة. أما من حيث السعة والانتشار، فإن النسخة الجديدة قادرة على أن تستوعب 3000 مستخدم، و 150 موقعا مختلفا.

وصرحت الشركة عبر إطلاقها لهذه النسخة الجديدة عن حرصها المستمر لدعم قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت والمنطقة لتمكينها من الأدوات المبتكرة التي تدفع عجلة إنتاجيتها وتعزيز إمكانات التعاون رقمياً.

وتعليقا على طرح النسخة الجديدة من Avaya IP Office، صرح صرح خالد خان، مدير قطاع السحابة والأسواق المتوسطة في «أڤايا» الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب أوروبا وآسيا المحيط الهادئ بأن متخصصي هذا المجال يؤكدون ضرورة تمكين الموظفين بالأدوات المطلوبة لتحقيق الإتصال والتعاون والتفاعل بين طواقم العمل من أي مكان وفي أي زمان وعبر أي جهاز متصل للشبكة. وأضاف خان بأنه وعبر تحقيق هذه المعادلة فإن الشركات ستشهد ارتفاعاً في معدل مخرجات الأعمال المعنية بمستويات الأداء بنسبة 240%، بالمقارنة مع الشركات أخرى لا تقوم بإشراك موظفيها أو عملائها.

وتابع خان «هذا ما يبرر ما نشهده اليوم من استخدام واسع لتطبيق Avaya IP Office الذي وصل عدد مستخدميه إلى نحو 26 مليون مستخدم، ولا شك أننا نسعى إلى توسيع إمكانات تطبيق IP Office وتمكين فرق العمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة وتيرة المنافسة المتصاعدة عبر تزويدهم بأطر عمل أكثر ذكاءً بأقل جهد ممكن، وذلك من خلال تقديم تطبيق واحد يتيح وصول المؤسسات إلى جل الأدوات التي يحتاجونها لتحقيق كفاءة الاتصال والتواصل والتعاون من أي مكان وفي أي زمان وعبر أي جهاز متصل للشبكة ، معززة بإمكانات الانتشار الاستثنائية، وأدنى تكلفة إجمالية للملكية مقدمة ضمن نموذج سحابي».

وتجدر الإشارة إلى أن التقنيات القائمة على السحابة، باتت حافزا للشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة لتبني أدوات التواصل الرقمية، وتمثل هذه الشركات ما نسبته 90% من تلك المسجلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقدر «جارتنر» بأن مؤسسات المنطقة انفقت نحو 1.2 مليار دولار على خدمات السحابة العامة عام 2017، وتتوقع وصول حجم الإنفاق إلى 2 مليار دولار بحلول 2020.

البورصة تبدأ جلسات الأسبوع على ارتفاع «العام» 1.09 نقطة

مؤشرات البورصة تتباين

استهلت البورصة جلسة تعاملات الأسبوع أمس الأحد على ارتفاع للمؤشر العام 1ر09 نقطة ليبلغ مستوى 4824ر08 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر02 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 51 مليون سهم تمت من خلال 2533 صفقة نقدية بقيمة 10ر2 مليون دينار كويتي (نحو 33ر66 مليون دولار امريكي).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي بواقع 13ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 4843ر8 نقطة وبنسبة انخفاض 28ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 30ر2 مليون سهم تمت عبر 1145 صفقة نقدية بقيمة 1ر9 مليون دينار (نحو 6ر2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول بواقع 1ر9 نقطة ليصل إلى مستوى 4812ر6 نقطة وبنسبة ارتفاع 19ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 20ر8 مليون سهم تمت عبر 1388 صفقة بقيمة 8ر2 مليون دينار (نحو 27ر06 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا من شركة (الجزيرة) بخصوص التداول غير الاعتيادي على سهمها يوم الخميس الماضي علاوة على إعلان اجتماع جمعية حملة الوحدات لصندوق (الأمين الاسلامي) للأسواق المالية (تحت التصفية).

كما تابع هؤلاء إعلان شركة بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (زين) و(جي إف اتش) و(صناعات) و(مشاريع) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (خليج ب) و(بيتك) و(زين) و(وطني) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (بنك وربة) و(بنك بوبيان) و(خليج ب) و(وطني).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 34 شركة وانخفاض أسهم 42 أخرى في حين كانت هناك 26 شركة ثابتة من إجمالي 102 شركة تمت المتاجرة بها.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت أنها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولي والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

الوحدات الأولى الخاصة بمشروع الزور تصل الكويت

أعلنت شركة "فلور" أنّ الوحدات الأولى الخاصّة بمشروع الزور التابع للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة ("كبيك") وصلت إلى الكويت. وتعمل "فلور" مع شركائها في المشروع المشترك على توفير حزمتَين للهندسة، والإمداد، والتصنيع، والبناء، لوحدات الدعم والمرافق والبنى التحتيّة الخاصّة بالعمليّة الرئيسيّة لمشروع معمل تكرير الزور. وعند استكمال المشروع، يُتوقّع أن يُصبح المجمّع الجديد أحد أكبر مصانع التكرير في العالم، وأن ينتج 615 الف برميل في اليوم.

هذا ويتمّ بناء الوحدات في باحة التصنيع الخاصّة بشركة "سي أو أو إي سي-فلور هافي إنداستريز كو" المحدودة ("سي أو أو إي سي-فلور") في زوهاي في الصين. وتم تحميل أوّل 14 من أصل 188 وحدة في مركب شحن أبحر في مايو إلى الكويت. وتمثل إبحار الوحدات بحقل تراسه حاتم العوضي، نائب الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة، وجيم بريتان، رئيس مجموعة أعمال "فلور" للطاقة والمواد الكيمياويّة. وحضر الفعاليّة أعضاء تنفيذيّون في فريق المشروع.

وقال بريتان في هذا الصدد: "تفتخر "فلور" بكونها جزءاً من مشروع الزور العريق والمهمّ استراتيجيّاً لدى الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة. وتحقّق هذا الإنجاز من خلال التعاون والالتزام الذي يبديه الأخصائيّون الفنيّون في باحة التصنيع زوهاي الجديدة حيث يقوم أكثر من 6500 عامل فنّي بتصنيع الفولاذ والأنابيب بأمان، وبتجميع الوحدات للمشروع".

ويضمّ المشروع المشترك بقيادة "فلور"، هو المعروف باسم "إف دي إيتش جاي في"، "دايوو إنجينيرينج آند كونستراكشن" و"هيونداي هيفي إندستريز".

ومن جهته، صرّح آل كولنز، رئيس أعمال الطاقة والمواد الكيميائيّة لدى "فلور" في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط قائلاً: "تعمل "فلور" وشركاؤنا في المشروع المشترك عن كثب مع الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة لتطبيق حلول "فلور" المدمجة للهندسة والإمداد والتصنيع والبناء في كلّ مرحلة من المشروع لإتاحة مستوى آمن وفعال لبناء وتكليف وإنشاء مصنع التكرير الجديد هذا".